التعاون السمكى

للمهندس الزراعى عزت فريد عبد المسيح *

كان التعاون موجودا منذ القدم بين الأفراد والجماعات وإن لم يكن بطريقة منظمة ، فالناس فى العصور الأولى كانوا يعيشون عيشة تعاونية . وتطور تعاون الأفراد تبعا لتطور حالات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية إلى أن وصل إلى حالته الراهنة الموجودة عليها من تخصص دقيق فى نواحى الإنتاج المختلفة فى معظم بلاد العالم المتمدين .

ولما كانت الدول المتخلفة تسعى إلى الأخذ بسياسة التنمية فى مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك تهدف هذه السياسة إلى تعبئة الموارد المادية والبشرية واستخدامها فى الإنتاج تمهيداً لزيادته بأكبر قدر ممكن حتى يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة . والجمعيات التعاونية من المنظمات أو الهيئات التى يمكن أن تحقق زيادة الإنتاج زيادة كبرى فى مختلف القطاعات المهنية الزراعية أو الصناعية أو صيد الأسماك .

ومن أهم الدراسات التى يجب أن نهتم بها دراسة الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك حيث إنه يجب أن يتمشى الاهتمام بالتعاون السمكى جنباً إلى جنب مع الاهتمام بفروع التعاون الأخرى ، وأن يحرز تقدماً مثلما أحرزت بعض فروع التعاون الأخرى مثل التعاون الزراعى ، ولكن يبدو أن التعاون السمكى مازال حدثا جديدا فى حياة المشتغلين بمهنة صيد الأسماك لم يحسوا بأهمية الحيوية لزيادة انتاجهم ورفع مستواهم الاقتصادى وذلك بتدبير لوازمهم فى النواحى المالية والانتاجية والاستهلاكية والتسويقية .

---

* المهندس الزراعى عزت فريد عبد المسيح اخصائى بمشروع احصاءات الاسماك بمصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، وزارة الزراعة .

ويهدف هذا البحث إلى دراسة الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك دراسة عامة، ومحاولة التعرف على أوجه نشاطها وماتقدمه إلى الأعضاء من خدمات ، وهل أحرز التعاون السمكى تقدما كما حقق التعاون الزراعى على الرغم من قصر المدة التى بدأ فيها مزاولة نشاطه . كما أن من أغراض البحث دراسة جمعية تعاونية خاصة بصائدى الأسماك فى منطقة من أكبر مناطق الإنتاج السمكى فى القطر المصرى وهى بلدة المطرية بالدقهلية .

واقتضت خطة البحث إلى زيارة الجمعية التعاونية فى المطرية دقهلية ، ومحاولة التعرف على أوجه نشاطها ومناقشة المسئولين فيها ، كذلك الاتصال بالهيئات الحكومية والمنظمات المسئولة عن التعاون السمكى وهى مراقبة التعاون بوزارة الحربية ، ومؤسسة الثروة المائية والاتحاد التعاونى النوعى للثروة المائية حتى يمكن تكوين فكرة واضحة عن موضوع البحث .

الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك

يلزمنا فى هذا البحث أن نتعرف أولا على أغراض الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك والخدمات التى تؤديها لأعضائها ، وهى خدمات نموذجية وضعت للاسترشاد بها فى تكوين الجمعيات التعاونية ، ويمكن تلخيص أهم أغراض الجمعيات فى أنها تعمل على تحسين حالة أعضائها اقتصاديا واجتماعيا وذلك بأداء الخدمات الآتية :

(١) توريد كل معدات الصيد ولوازمه .
(٢) بناء المراكب والقوارب اللازمة لأعضائها وصيانتها .
(٣) تصريف منتوجات الأسماك وإقامة المنشآت الخاصة بذلك .
(٤) الاقتراض والإقراض لتنفيذ أغراضها .
(٥) القيام بجميع الخدمات الاجتماعية وتوريد لوازم الأعضاء المنزلية .
(٦) استئجار مناطق الصيد واستغلالها .
(٧) امتلاك واستئجار وتأجير الأراضى والمبانى اللازمة لنشاطها وسائر وسائل الانتاج ومناطق الالتزام .

ومما لاشك فيه أن دراسة موضوع البحث دراسة عملية تقرب القائم بالدراسة

من عناصرها ويسهل عليه تفهمها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التى تعترضه وقد أمكن زيارة الجمعية التعاونية لصائدى الأسماك بالمطرية ومقابلة مدير الجمعية وسكرتيرها .

ويجدر بنا أن نشير إلى أهمية هذه المنطقة حتى يمكن أن نلمس مدى أهمية التعاون للمشتغلين بهذا الإنتاج فى هذه البلدة .

تكون بلدة المطرية شبه جزيرة تشرف على بحيرة المنزلة ، ويمتد شاطئها لمسافة طويلة ، ويقدر انتاج هذه البلدة من الأسماك بحوالى ١١٢٠٣ طن ، وهذا يكون ٦٩٪ من إنتاج بحيرة المنزلة (بحسب إحصائيات ١٩٦١) . ويبلغ عدد التجار فى هذه البلدة حوالى ٧٦ تاجرا يقومون بتسويق المحصول الناتج وتصديره إلى مناطق الاستهلاك المختلفة .

تكونت الجمعية التعاونية لصائدى الأسماك بالمطرية فى عام ١٩٥٥ ، ولكن لم يبدأ نشاطها الفعلى إلا فى عام ١٩٥٨ ، وكان عدد الأعضاء فى سنة ١٩٦٠ حوالى ١٥٤٢ عضوا ورأس المال حوالى ٧٩٢ جنيها ، أما فى نهاية عام ١٩٦١ فكان عدد الأعضاء ٢٠٣١ عضوا ورأس المال ١٠٣٨ جنيه والاحتياطى حوالى ٦٠ جنيه (وقد تكون من أرباح الجمعية التى يستقطع منها ٢٠ ٪ من الأرباح لتكون الاحتياطى) . هذا وقد بلغت أرباح الجمعية حوالى ١٧٠ — ١٨٠ جنيه فى سنة ١٩٦١ وكانت جملة المبيعات سنة ١٩٦١ حوالى ٤٥٣٤ جنيها و ٤٦٠ مليما انتفع من هذه المبيعات ٤٨٠ شخصا من أعضاء الجمعية . ويبلغ عدد رخص المراكب المستخرجة فى هذه السنة حوالى ١٣٩٥ رخصة .

ويتكون مجلس الادارة من ١١ عضوا ويتغير هذا المجلس كل ثلاث سنوات وينعقد المجلس مرة واحدة كل شهر .

ومن الطبيعى أن أية جمعية تعاونية لابد أن تؤدى خدمات لأعضائها حتى يمكن أن تحقق الأغراض التى انشئت من أجلها . ويمكن أن نلخص الخدمات التى تؤديها هذه الجمعية لأعضائها فى الآتى :

(١) تخفيض رسوم استخراج رخص مراكب الصيد إلى ٥٠ ٪ للاعضاء .

(٢) أقراض الأعضاء فى حدود ماقيمته ١٠ جنيهات للعضو يتسلم بها بضاعة

يدفع من ثمنها نقدا جنيهان ويقسط الباقى على أقساط شهرية تسدد حتى نهاية السنة أى أنه بنهاية شهر ديسمبر يكون الأعضاء قد سددوا كل ما عليهم من ديون للجمعية ويعطى القرض بضمان مركب الصيد وضمان صياد آخر يمتلك مركب صيد .

المشكلات التى تواجه الجمعيات

تبين من البحث أن المشكلات الرئيسية التى تعترض الجمعيات التعاونية يمكن حصرها فيما يلى :

١ — تحتاج الجمعيات إلى قروض من البدء حتى يمكن تشغيلها وأن تزاول نشاطها بشراء معدات الصيد ولو ازمه لأعضائها .

(٢) زيادة الفترة لتسند القرض للجمعيات التى زاولت نشاطها .

(٣) مطالبة الجمعيات بتخليص الصيادين من إستغلال التجار .

(٤) صعوبة استيراد الأخشاب والفلين وقطع الغيار للمراكب الآلية ، ولكن المشكلات الثلاث الأخيرة لا يمكن أن نكون فى أهمية المشكلة الرئيسية الأولى وهى مشكلة القروض وهى التى لو توفر لها الحل السليم لأمكن التغلب على المشكلات الاخرى بسهولة كما سوف يتبين فيما بعد .

وتطلب الجمعيات التعاونية القروض للأغراض الآتية :

(١) إقراض الاعضاء .

(٢) شراء معدات ولوازم الصيد للأعضاء .

(٣) بناء مقار للجمعيات التعاونية .

وعندما تحتاج الجمعية التعاونية إلى قرض يتطلب ذلك عقد جلسة لمجلس الإدارة يتقرر فيها طلب القرض، ثم يحرر مجلس الإدارة محضرا وترسل منه نسخة إلى قسم المصايد أو السواحل الذى تقع فى منطقته الجمعية ، ثم بعد ذلك يرسل إلى إدارة التعاون مصلحة السواحل ، وبعد ذلك إلى مراقبة التعاون بوزارة الدفاع لاستصدار قرار من وزير الدفاع لفتح أعتماد فى بنك التسليف الذى يحوله البنك

بالتالى إلى حساب جار للجمعية ، وبذلك تتمكن الجمعية من الحصول على القرض اللازم . ويبين الجدول التالى عدد الجمعيات التى اقترضت ، وجهات الإقراض .

ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نشير إلى الجهود الحكومية المبذولة لتوفير القروض اللازمة للجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك فقد وضعت الخطة الخمسية للتعاون السمكى مدرجا بها الاموال اللازمة للجمعيات التعاونية كما يلى :

(١) أعانة مالية من الدولة للأتحاد التعاونى النوعى للثروة المائية: ٥ سنوات بواقع ٥٠٠٠ جنيها سنويا = ٢٥٠٠٠ جنيها

(٢) قروض من ميزانية الدولة لصندوق دعم صناعة صيد الأسماك : ٥ سنوات بواقع ١٠٠٠٠٠ سنويا = ٥٠٠٠٠٠ جنيها

(٣) قروض من بنك التسليف الزراعى والتعاونى بضمان الحكومة : ٥ سنوات بواقع ٢٠٠٠٠٠ سنويا = ١٠٠٠٠٠٠ جنيها

المناقشة

أولا — يتبين لنا مما سبق أن أهم أغراض هذه الجمعيات هو رفع مستوى أعضائها إقتصاديا وذلك بتوفير الخدمات والاحتياجات المطلوبة لهم، ولكن هل توفر الجمعية التعاونية كل هذه الخدمات أو بعضها ؟ وسوف نتعرض هنا لبعض العقبات التى تعطل تنفيذ نشاط هذه الجمعيات فضلا عن مناقشة نشاط الجمعية التعاونية بالمطرية.

(١) يبدو أن الجمعيات التعاونية لا توفر كل مطالب الصياد من شباك وحبال إذا أنها تقرض الصياد فى حدود مبالغ معينة مما يدفعه إلى الالتجاء إلى التجار لإمداده بالمال لاحتياجه إلى مبالغ أكبر من المعطاة له .

(٢) تشكو الجمعيات التعاونية كلها أو معظمها من قلة الأخشاب اللازمة لبناء القوارب اللازمة لأعضائها وذلك نظراً لصعوبات الإستيراد .

(٣) لاتهتم الجمعيات فى الوقت الحالى بتسويق المنتوجات لأعضائها .

اسم الجمعية	المبلغ المقترض	جهة الاقراض	سنة	ملاحظات
١ — الجمعية التعاونية لصائدى الأسماك ببور سعيد	١,٥٠٠	صندوق دعم الصناعات الريفية	١٩٥٥	
	٥,٠٠٠	» » » »	١٩٥٧	
	٦٥,٠٠٠	بنك التسليف	١٩٥٩	ضمان الحكومة بقرار جمهورى
٢ — الجمعية التعاونية لأصحاب السفن الآلية ببور سعيد	٥,٠٠٠	صندوق دعم الصناعات	١٩٥٧	
	٨٥,٠٠٠	بنك التسليف	١٩٥٩	ضمان الحكومة بقرار جمهورى
٣ — الجمعية التعاونية لصائدى الأسماك بالاسماعيلية	٢,٠٠٠	صندوق دعم الصناعات	١٩٦٠	
٤ — الجمعية التعاونية لصائدى الأسماك بالمطرية	٥,٠٠٠	صندوق دعم الصناعات	١٩٥٨	سدد منها حوالى ٣,٠٠٠ جنيه
	٤٥,٠٠٠	بنك التسليف	١٩٥٩	ضمان الحكومة بقرار جمهورى
٥ — الجمعية التعاونية لصائدى الأسماك بعزبة البرج	٢,٠٠٠	صندوق دعم الصناعات	١٩٦٠	
٦ — الجمعية التعاونية لصائدى الأسماك بغيط النصارى	١,٠٠٠	صندوق الدعم	١٩٦٠	
٧ — الجمعية التعاونية لصائدى الأسماك برشيد	٢,٠٠٠	صندوق الدعم	١٩٦٠	
٨ — الجمعية التعاونية لصائدى الأسماك بادكو	١٥,٠٠٠	بنك التسليف	١٩٥٥	قرار مجلس الوزراء بضمان الحكومة

(٤) أما بالنسبة للأقتراض فقط تبين من جمعية المطرية أنها لاتقرض الصياد أموالا بل تعطيه بضاعة بالأجل فى حدود مبلغ معين

ثانيا — كل ماسبق سرده فى البند السابق يجد تدعيمه بالأرقام حتى يمكن أن نتبين إلى أى مدى حققت الجمعية أغراضها وذلك من واقع البيانات التى أمكن الحصول عليها عن نشاط الجمعية التعاونية بالمطرية :

(١) أنشئت الجمعية فى عام ١٩٥٥ ، ولكن لم يبدأ نشاطها إلا فى عام ١٩٥٨ أى عندما حصلت على قرض من صندوق دعم الصناعات الريفية كما تبين فى الجدول السابق وسددت الجمعية من القرض ٣٠٠٠ جنيه . من ذلك يتبين أهمية القروض اللازمة ليبدأ تشغيل الجمعية .

(٢) لاتدل زيادة عدد أعضاء الجمعية فى سنة ١٩٦١ عن سنة ١٩٦٠ حيث كانت فى الأولى ٢٠٣١ عضوا وفى الثانية ١٥٤٢ عضوا على شعور الصيادين بمدى أهمية الجمعية وحاجتهم إليها وإندفاعهم إلى الإنضمام اليها ، ولكن تقتضى التعليمات بعدم إستخراج رخص الصيد إلا بعد الاشتراك فى الجمعية التعاونية ، فبذلك تكون العضوية إجبارية وإلا حرم الصياد من مزاولة مهنته .

(٣) تبين أن عدد المنتفعين بخدمات الجمعية فى عام ١٩٦١ هو ٤٨٠ منتفعا فإذا علم أن عدد رخص الصيد هو ١٣٩٥ رخصة وأن حصول أى عضو على قرض يعنى توفر الأدوات اللازمة لمركب الصيد الخاصة به — يتبين أن عدد المراكب التى توافر لها المعدات عن طريق الجمعية التعاونية هو ٣٤٫٤ ٪ من عدد المراكب أى أن حوالى ثلث المنتجين فقط هم الذين ينتفعون بخدمات الجمعية وهذه نسبة ضئيلة .

(٤) تبين بعد البحث أن إحتياجات المركب سنوياً تبلغ حوالى ٣٠ — ٥٠ جنيه وذلك استنادا إلى أقوال الصائدين فإذا كانت الجمعية تقرض الصائدين بضائع فى حدود مبلغ ١٠ جنيه فمن أين له أن يأتى بباقى إحتياجاته ، وبالتالى فإنه سوف يجد صدرا مرحبا من التجار يقرضونه ما يشاء من أموال ويأخذون منه إنتاجه بابخس الأسعار ، كما أن اشتراط الجمعية أن تحصل على كافة أموالها بنهاية السنة وعدم إستخراج الرخص إلا بعد تسديد ديون الجمعية مما يدفع الصياد إلى الالتجاء إلى هؤلاء التجار

فإذا كانت بعض الجمعيات تطالب بتخليص الصياد من التجار فلا يأتى ذلك إلا بزيادة القروض المعطاه له .

ويجدر بنا فى هذه المناقشة أن نسجل آراء أحد المسئولين عن الجمعية وأحد المنتفعين. يقول أحد المسئولين عن إدارة الجمعية أن الجمعية قد أفادت الصيادين وأن الجمعية تبيع بربح ٥ ٪ فقط وبعض أسعارها تقل عن سعر السوق .

أما عن التسويق التعاونى فغير ممكن نظراً إلى إتساع شاطىء البحيرة وكثره مخارج الأسماك فى هذه المنطقة .

أما المنتفع فيعارض أقوال المسئول بان الجمعية لم تفد الصياد نظرا لأن القروض تقل عن إحتياجات الصياد بكثير مما يدفعه إلى اللجوء إلى التاجر وأن أسعار الجمعية التعاونية لاتقل عن سعر السوق إلا بمبالغ ضئيلة لاتغرى الصياد على الشراء منها وخصوصاً أن الجمعية لاتوزع عائد على المعاملات .

أما عن التسويق التعاونى فقد إتفق رأى المنتفع مع الرأى السابق .

ثالثا — يظهر من الجدول السابق أن بنك التسليف قد قام بإقراض الجمعيات التعاونية مبلغاً وقدره ٢١٠ ألف جنيه وذلك بضمان الحكومة للقروض ، كما أن صندوق دعم الصناعات الريفية قد قام باقراض الجمعيات التعاونية مبلغاً وقدره ٢٧ ألف جنيه ، أما الآن فقد أنشىء صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك بقرار جمهورى رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٦٠

الخلاصة

حقق التعاون السمكى فى البلاد الخارجية تقدما سريعاً ، وتختلف أهمية جمعيات الصيد ودرجة تقدمها فى دولة عنها فى أخرى تبعا لأهمية صناعة الصيد فى كل دولة وتبعاً لدرجة التقدم التى وصلت إليها الجمعيات التعاونية . فقد إنتشرت جمعيات التسليف بوجه خاص فى بلجيكا وكندا وفرنسا والهند ، وتكثر جمعيات التوريد فى بلجيكا والبرازيل والدانمارك وإيرلندة وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيسلند وغيانا البريطانية واليابان والنرويج وبولونيا والسويد ، وتكثر

جمعيات تسويق وتجهيز السمك وحفظه فى غالبية الدول التى يشتغل عدد كبير من سكانها بالصيد كاستراليا والبرازيل وكندا والدانمرك وايرلندة والولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وفرنسا والمملكة المتحدة وهنج كونج وايسلند وإيطاليا واليابان والنرويج وهولندا وبولونيا والسويد وروسيا ، وتشتغل جمعيات تعاونية بالتأمين على حياة الصيادين وسفنهم على أساس تبادلى فى كندا وبلجيكا وأسبانيا والمملكة المتحدة ، وتعمل الحكومات عادة على مديد المساعدة لهذه الجمعيات وتأخذ هذه المساعدة صورا عديدة . أما فى الجمهورية العربية المتحدة فقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك حوالى ٣٩ جمعية هذا بخلاف الاتحاد التعاونى وتوجد هذه الجمعيات فى مراكز الإنتاج المهمة للأسماك وهى جمعيات متعددة الأغراض .

ولكن هل حققت الجمعيات التعاونية هذه نجاحاً أو أدت الأغراض التى أنشئت من أجلها ؟ من الطبيعى أن أى حدث جديد لا بد من مرور فترة زمنية حتى يبلغ درجة تقرب من الكمال ، فقد رأينا سابقا إلى أى مدى حققت إحدى هذه الجمعيات الأغراض التى أنشئت من أجلها ويؤدى بنا هذا البحث إلى الإشارة إلى بعض المقترحات التى يمكن بها التغلب على العقبات والمشكلات التى تواجه هذا النوع من الجمعيات حتى يمكن أن تؤدى رسالتها على الوجه الأكمل :

(١) نظرا إلى أن القروض هى المشكلة الرئيسية ، لذلك يجب زيادة هذه القروض بحيث تشمل كل إحتياجات الصياد وبعد دراسة وافية لكل مطالبه من الشباك والحبال اللازمة حتى لا يلجأ إلى التجار للحصول على الأموال اللازمة له .

كذلك يجب تجديد القروض وتحديد فترة معينة يسدد فيها بدلا من تسديدها حتى نهاية السنة بغض النظر عن الميعاد الذى أخذ فيه القرض .

وسوف يؤدى هذا إلى انتفاع كل أعضاء الجمعية بخدماتها بدلا من عدد ضئيل كما شاهدنا وإذا كنا قد اعتبرنا أن مشكلة القروض هى المشكلة الرئيسية فذلك لأنه إذا توافرت بالقدر الكافى فسوف لا تكون هناك مشكلة فى الانتاج والتسويق لأن الصياد سوف يجد احتياجاته من الادوات اللازمة للانتاج وبالتالى سوف يقوم بتسويق محصوله عن طريق الجمعية .

(٢) يجب اختصار الاجراءات اللازمة لطلب القروض .

(٣) يجب عدم اشتراط استخراج رخص الصيد إلا بعد تسديد ديون الجمعية إن ذلك يؤدى حتما إلى التجاء الصائدين إلى التجار وأيضا حرمانهم من ممارسة المهنة .

(٤) يجب أن تكون مبيعات الجمعية التعاونية بأسعار تقل عن السوق بنسبة محسوسة حتى يشعر الصائد بأن الجمعية قامت لخدمته وليس للأغراض التجارية كذلك يجب أن يوزع على الاعضاء العائد على المعاملات .

(٥) يجب أن تعمل الجهات المسئولة على توفير العملات الصعبة اللازمة لاستيراد الاخشاب والفلين وقطع الغيار للمراكب الآلية حيث أن عدم استيراد هذه الاشياء مما يؤدى إلى تقليل الكفاية الانتاجية لعملية الصيد .

(٦) إذا كانت الجمعية التعاونية تؤدى الخدمات كاملة لاعضائها فإنما تشعرهم بذلك بأنها قامت لاجل خدمتهم والحرص على مصالحهم وإذا قوى هذ الشعور فى نفوس الاعضاء كان حرصهم أكبر على تكامل الخدمات التى تؤديها لهم الجمعية فلا تقتصر على توريد المعدات لهم ولكن أيضا تعمل على تسويق منتجاتهم فكما رأينا الصائدين لا يؤمنون بامكانية تنفيذ عملية التسويق التعاونى للمحصول لكبر مساحة البحيرة وطول شاطئها ولكن هناك سبب رئيسى يدفعهم إلى ذلك وهو أن الصائد إذا سلم انتاجه إلى الجمعية لتسويقه فانه بذلك يفقد مصدرا مهما من مصادر تمويله وهو التاجر لانه فى هذه الحالة سوف يمتنع عن مده بأموال ومطالبته بتسديد ما عليه من ديون له فورا والجمعية فى الوقت الراهن لا يمكنها أن توفر له كل مطالبه ولكن يمكن للجمعية أن تختار عدة مراكز لتجميع الاسماك تنتشر على نقط متفرقة من الشاطىء كذلك يمكنها أن تجمع المحصول من البحيرة بواسطة مراكب تعمل لحسابها تسهيلا للصائدين كما يحدث فعلا الآن مع التجار المنتشرين فى البلدة وبذلك سوف تقوم الجمعية بتخليص الصائد من الوسطاء وسوف تحقق له أقصى ربح ممكن لانتاجه كل هذا من شأنه أن يرفع المستوى الاقتصاد والاجتماعى للصائد وأن يرفع من كفايته الانتاجية وزيادة الكميات المنتجة من محصول الاسماك التى تمثل عنصرا هاما من عناصر التغذية الضرورية للشعب .